Sadaa Al-qalum Journal
مجلة صدى القلم
مجلة صدي القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

دور القطاع السياحي في تعزيز الناتج القومي للاقتصاد الليبي لتحقيق التنمية الاقتصادية

The role of the tourism sector in enhancing the gross domestic product of the Libyan economy to achieve economic development

د. عائشة محمد حميدان فرج

Aisha Mohamed Hamadan Farag

قسم الاقتصاد، كلية اقتصاد العجيلات ، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

Department of Economics - Faculty of Economics, Ajilat - University of Zawiya - Zawiya, Libya.

fargaisha5@gmail.com

استلام الورقة: 2026-04-22 **قبول الورقة: 2026-05-20** **نشر الورقة: 2026-06-02**

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر القطاع السياحي في تعزيز الناتج القومي الإجمالي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي، اعتمدت على بيانات سنوية لفترة ممتدة بين عام 2000م و2024، وتم استخدام برنامج الانحدار الخطي البسيط اعتمادًا على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية، ومتغير تابع لمتغيرات السياحة التي تمثل في عدد السياح، والإيرادات السياحية، وحجم الاستثمارات السياحية، والإنفاق السياحي. وبالاعتماد على برنامج EViews للتحليل، توصلت الدراسة إلى وجود أثر للقطاع السياحي على الناتج الإجمالي من خلال متغيراته، غير أن هذا الأثر لا يساهم في رفع مستوى الناتج، وتعد نسبة ضئيلة جدًا، ويرجع ذلك إلى قلة الاهتمام بقطاع السياحة، بالإضافة إلى تردي الحالة الأمنية وحالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها

البلاد. ويظهر ذلك من خلال نتيجة معامل التحديد لعدد السياح الذي بلغ نسبته 1%. علاوة على ذلك، ضعف الإمكانيات التي تشجع على السياحة، لذا توصي الدراسة باستغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة في ليبيا والاستفادة منها، بالإضافة إلى زيادة الوعي السياحي، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي – الناتج القومي الإجمالي – التنمية الاقتصادية..

Abstract

The study aimed to measure the impact of the tourism sector on boosting the gross domestic product (GDP) with the goal of achieving economic development. This study was conducted through a comparative study of the Libyan economy, based on annual data spanning the period from 2000 to 2024. A simple linear regression program was used, relying on the economic variables represented by the gross domestic product as an indicator of

development and a dependent variable for the tourism variables represented by the number of tourists, tourism revenues, the volume of tourism investments, and tourism spending, and relying on the EViews program For analysis, the study concluded that there is an impact of the tourism sector on the gross domestic product through its variables, but this impact does not contribute to raising the level of the product and is a very small percentage. This is due to the lack of interest in the tourism sector, in addition to the deterioration of the security situation and the state of political instability that the country is going through. The result of this appears in the coefficient of determination for the number of tourists, which reached a percentage of 1%. In addition to the weakness of the capabilities that encourage tourism, the study recommends exploiting the tourism capabilities available in Libya and benefiting from them, raising tourism awareness, and providing a suitable climate for tourism investment.

Keywords: Tourism Sector - Gross Domestic Product - Economic Development

المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالموارد التقليدية لتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة بل أصبح من الضروري تنويع مصادر الدخل واستثمار المقومات الكامنة والتي قد تكون غير مستغلة بالشكل الأمثل وبرز في هذا السياق

القطاع السياحي كأحد وأكثر القطاعات الحيوية، وقدرته على دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز الناتج القومي الإجمالي نظرا للطبيعة الديناميكية وارتباطه المباشر بعدة قطاعات أخرى، كالنقل والثقافة، والصناعة، والخدمات.

وتعد السياحة اليوم من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول، حيث تساهم في خلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتحقيق عائدات مالية كبيرة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الصورة الدولية للدولة. ومع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، أصبحت السياحة أداة مهمة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية والبيئية في كل ركن من أركان العالم، تتنافس الدول على إبراز كنوزها الطبيعية وتراثها الثقافي لجذب الزوار من مختلف الأقطار.

لم تعد السياحة تقتصر على الترفيه فقط، بل أصبحت وسيلة لتدوير عجلة الاقتصاد، وتنشيط الأسواق، وتوفير فرص عمل جديدة. ومع ذلك، لا يخلو القطاع السياحي من العديد من التحديات التي تعيق تنميته وتحقيق أهدافه الاقتصادية المرجوة، ومن بين هذه التحديات: القضايا الأمنية، ضعف البنية التحتية، والعديد من الصعوبات التي تعيق توافق القطاع مع المعايير العالمية. من خلال هذا المحور برزت مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للناتج القومي مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات السياسية

ورغم امتلاك ليبيا لمقومات سياحية تشمل شواطئ ممتدة على البحر المتوسط، وصحراء شاسعة ومواقع أثرية وتاريخية عريقة، إلا أن قطاع السياحة لايزال يساهم بشكل ضعيف في الناتج القومي الإجمالي، ولم يتم استغلاله بالشكل الأمثل ليكون أداة فعالة في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية

من هذا المنطلق تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير القطاع السياحي على الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الليبي وهل يمكن اعتباره رافدا اقتصاديا يسهم في تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي؟

وتنبثق من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية

ما طبيعة العلاقة بين ايرادات السياحة والناتج القومي الإجمالي؟

ما هي أبرز العوامل التي تعيق تطور القطاع السياحي؟

كيف يمكن تقدير الأثر القياسي للسياحة على الاقتصاد الليبي؟

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين تطور القطاع السياحي ومساهمته في الناتج القومي في الاقتصاد الليبي؟

والفرضية الفرعية

هناك علاقة ايجابية بين ايرادات السياحة والناتج القومي.

يساهم ارتفاع عدد السائحين الوافدين إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يمتل ضعف الاستثمار في البنية التحتية أحد العوامل المحددة لتأثير السياحة.

يؤثر الاستقرار الأمني والسياسي وبشكل مباشر في تفعيل مساهمة القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة في فهم دور السياحة في تحقيق نمو اقتصادي وتقديم استراتيجيات سياحية تساعد الدول على تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال تعزيز السياحة واستكشاف الفرص الممكنة من أجل تقديم رؤية متكاملة تسهم في تفعيل دور قطاع السياحة كأداة داعمة للناتج القومي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع السياحي كعمد أساسي للناتج القومي الإجمالي وتمثلت الأهداف فيما يلي:

1-تحليل العلاقة بين السياحة والناتج القومي الإجمالي وبيان مدى تأثير تنشيط القطاع السياحي في تعزيز الاقتصاد الوطني.

2-استكشاف الفرص المتاحة لتنمية السياحة واستغلال مقوماتها التراثية والثقافية والبيئية.

3- تحديد التحديات والعوائق التي تحول دون تطور القطاع السياحي سواء تحديات محلية أو أجنبية.

تقديم مقترحات وتوصيات لتعزيز مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الكمي القياسي بهدف تقييم دور القطاع السياحي في تعزيز الناتج القومي وذلك من خلال استقصاء العلاقة الاقتصادية بين ايرادات السياحة ومؤشرات الأداء الاقتصادي وباستخدام النماذج الاقتصادية القياسية لتفسير وتقدير العلاقة بين متغيرات السياحة والناتج القومي الإجمالي.

طرق جمع البيانات:

المصادر الأولية ا-مقابلات مع المسؤولين المحليين والمهتمين بقطاع السياحة المصادر الثانوية

ا-الدراسات السابقة والبحوث العلمية

ب-تقارير احصائيات من الجهات الحكومية (متل وزارة السياحة والهيئة العامة للسياحة -

حدود الدراسة:

تغطى الدراسة الفترة من (2000م– 2024م) هده الفترة مهمة لرصد التحولات الاقتصادية وأترها على السياحة.

الإطار النظري:

أولا مفهوم السياحة

تعريف السياحة

-السياحة الثقافية

-السياحة البيئية

-السياحة الصحراوية

-دور السياحة في التنمية الاقتصادية

ثانيا: مساهمة السياحة في الناتج القومي الإجمالي

الدراسات السابقة:

1- دراسة رانيا عبد الحميد 2021م الاستثمارات السياحية ومساهمتها في الدخل القومي:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمارات السياحية على التنمية الاقتصادية في مصدر خلال الفترة من 1980-2016م وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن لقطاع السياحة في مصر وتحديد المعوقات التي تواجه قطاع السياحة واستخدمت المنهج الاستقرائي وتم استخدام السلاسل الزمنية وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات السياحية لها أثر معنوي على المتغير التابع الناتج المحلى الإجمالي وان الزيادة الاستثمارات السياحية تؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل وتعمل على زيادة الدخل القومي

وتحسين مستوى المعيشة وتوصى بضرورة زيادة تحفيز الحوافز لتشجيع الاستثمار وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وفتح أسواق سياحية جديدة وتنشيط الإجراءات لتأسيس مشاريع الاستثمار.

2- دراسة (The relationship between tourism activity and GDP an study of the economic and social impact of the tourism sector the case of Algeria):

- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية السياحة وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية
- وتستند الدراسة إلى أن النشاط السياحي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع تزايد معدلات التنمية في السنوات الأخيرة وخلصت إلى وجود علاقة قوية بين النشاط السياحي والناتج المحلى الإجمالي تتجلى في التأثيرات الاقتصادية للنشاط السياحي في الجزائر في تحفيز الإنتاج والاستثمار.

3- دراسة محمد أحمد الحاج (2018) السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية دراسة لبعض الدول العربية:

- هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يقوم به قطاع السياحة في التنمية الكاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي
- وخلصت الدراسة إلى أن السياحة في العصر الحالي هي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أشكالها واعتمدت مجموعة الدول على الصناعة والموارد الأخرى مثل البترول بنسبة كبيرة جدا مع الأخذ في الاعتبار أن الدول العربية تمتلك الكثير من المقومات والإمكانات الجاذبة للنشاط السياحي، في مواقع أثرية وشواطئ وأنهار ومحيطات دافئة والتنوع البيئي لممارسة النشاطات الصحراوية منها الجبلية والغابية وغيرها من الأنشطة.
- وأوصلت الدراسة ببدل مزيد من الجهد للاهتمام بهذا القطاع الاقتصادي التنموي وأن العديد من الدول في حاجة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من أجل الاستفادة منه كمورد.

4- دراسة (Djelloul Boudjamaa-Dekkiche Djamal2023 The Impact of Tourism Investments of Economic Growth in Egypt An Econometric study using (Ardi) الجزائر:

هدفت الدراسة إلى قياس الدور الذي يلعبه الاستثمار بالقطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في دولة مصر من خلال نموذج الانحدار باستخدام المتغيرات المستقلة على معدل النمو الذاتي للفجوات الزمنية وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار السياحي ولها أثر سلبي وسعر الصرف الممثلة في معدل التضخم.

5- دراسة (**The Impact of the Tourism sector of Economic Growth in Analytical and Econometric study (1990-2014)**):

- أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية حيث في سياق النمو تعد السياحة كقيمة تصدير مؤثرة على التنمية فهي تدعم في نظرية النمو التي تقوده السياحة.
- وتدعم الدور الناشط للدولة لتعزيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال الاستثمار المباشر والغير مباشر في رأس المال البشرى.

الإطار النظري:

هناك العديد من التعاريف تناولت وصف السياحة عرفها الباحث (مارسيل هانزكيروهو) يعتبر مؤسسي البحث السياحي بأنها مجموعة العلاقات والظواهر التي ترتب على سفر واقامة مؤقتة لشخص خارج مكان اقامته الاعتيادية طالما أن هذه الإقامة مؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما ترتبط بنشاط يدر ربحا لهذا الشخصHanziker (1).

عرفت السياحة بأنها من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام

وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في المناطق ذات الطبيعة الخلابة (2).

1. السياحة الثقافية:

هي نوع من السياحة يركز على استكشاف العناصر الثقافية والفنية التاريخية من وجهة معينة تتضمن زيارة المواقع الأثرية والمناطق والمعالم التاريخية والمشاركة في الفعاليات الثقافية والتعرف على العادات والتقاليد المحلية.

وهي السفر بدافع الاهتمام بالثقافة بما في ذلك زيارة المواقع الأثرية وحضور الفعاليات الفنية والموسيقية

وتشمل السياحة الثقافية المناطق الحضرية ولاسيما المدن التاريخية والمرافق الثقافية متل المناطق والمسارح ويستخدم مصطلح السياحة الثقافية في لرحلات التي تشمل زيارات إلى الموارد الثقافية (3).

- أهداف السياحة الثقافية:

تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة والحفاظ على الثرات الثقافي كدلك دعم المجتمعات المحلية اقتصاديا من خلال جدب السياح التعليم والتبادل الثقافي بين المجتمعات ومن أمثلة على وجهات السياحة الثقافية:

- مصر: الأهرامات – معابد الأقصر - المتحف المصر.
- المغرب: فأس القديمة – مراكش - مهرجانات الموسيقى التقليدية.
- فرنسا: متحف اللوفر – قصر فرساي.
- الهند: تاج محل – مهرجانات التقليدية.

2. السياحة البيئية:

وتعنى السفر إلى المناطق الطبيعية بهدف التمتع بجمال الطبيعة ومراقبة الحياة البرية مع تقليل

التأثير السلبي على البيئة والمساهمة في حماية التنوع البيولوجي، ودعم المجتمع المحلى، وتمثل السياحة البيئية عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط

في حمايتها، من خلال الاستغلال الأمثل للمواقع السياحة من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة

إلى المواقع السياحية (4).

- أهداف السياحة البيئية:

1-حماية البيئة والحياة البرية.

2-تثقيف السياح حول البيئة وأهميتها.

3- دعم الاقتصاد المحلى.

4-تعزيز الوعي البيئي على المدى الطويل.

5-التطوع في مشاريع بيئية.

- خصائص السياحة البيئية.

الاعتماد على الموارد الطبيعية وتمارس في مناطق حساسة بيئيا وتشجع على الاستخدام المستدام للموارد

ومن أمثلتها التخييم في المحميات الطبيعية ومراقبة الطيور والحيوانات البرية وتسلق الجبال والمشي لمسافات طويلة وكدلك التطوع في مشاريع بيئية.

3. السياحة الصحراوية:

هي نوع من أنواع السياحة (البيئة الطبيعية) مجالها الصحراء بما فيها من مظاهر طبيعية تتثمل في تجمعات الكثبان الرملية والجبال والأدوية الجافة والواحات الطبيعية

وتمتاز بوجود تنوع بيولوجي هائل يتمثل في مجموعة كبيرة من أنواع النباتات والحيوانات التي تعيش في أجواء من التكييف (5).

- أهم خصائص السياحة الصحراوية:

- الاعتماد على وسائل جذب طبيعية بالدرجة الأولى لا تتطلب استثمارات ضخمة ولا فنادق من طراز عالي.

- تعتبر العادات والتقاليد بالمجتمعات الصحراوية وخصائصها الثقافية من أهم عناصر الجذب للمناطق الصحراوية.

- تتميز المنتجات السياحية الصحراوية بتوفير جو من الأصالة والمفاجأة والمغامرة والسكون والهدوء مثل واحة واو الناموس في ليبيا (6).

دورالسياحة في التنمية الاقتصادية:

يمتل النشاط السياحي أحد أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتفافية في وقتنا الحاضر بل صار يحتل مكانا بارزا في العديد من استراتيجيات التنمية في الدول ذات الامكانيات السياحية وتلعب السياحة دورا بارزا في اقتصاديات كتير من دول العالم وتعد مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي وهناك دول كثيرة تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة للناتج السياحي بها مما يعكس على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتغلب على العديد من المشكلات الاقتصادية فهي تمثل أحد مصادر التجارة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي للسياحة وأهميتها الاقتصادية.

تلعب السياحة دورا حيويا في تنويع مصادر الدخل القومي ولاسيما في الدول التي تمتلك مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية ،تساهم في زيادة العملة الأجنبية وتنشيط القطاعات المرتبطة بها مثل النقل والصناعة والصناعات التقليدية والتجارة المحلية، إلى جانب البعد الاقتصادي المباشر فأن السياحة تساهم ايضا في تعزيز صورة الدولة دوليا وتشجيع على الحفاظ على الثروات والبيئة مما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية (7) وتعد السياحة من أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من حيث تحفيز الاستثمارات في البنية التحتية وتعد من أهم القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق عوائد مباشرة وغير مباشرة من

خلال تدفق العملات الصعبة وزيادة الإنتاج المحلى ورفع المستوى المعيشي للسكان في المناطق السياحية (8) والسياحة ليست بمجرد نشاط ترفيهي بل هي صناعة اقتصادية تلعب دورا حيويا في دعم ميزان المدفوعات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال جدب الاستثمارات الأجنبية خاصة بالدول النامية التي تسعى لتنويع مصادر دخلها (9).

تمتلك ليبيا مقومات سياحية غنية متنوعة تؤهلها لتكون وجهة سياحية بارزة في شمال أفريقيا حيث تجمع بين عناصر السياحة الطبيعية والثقافية والتاريخية، فهي تحتضر عدد كبير من المواقع الأثرية والرومانية والأفريقية متل لبدة الكبرى بصبراتة اضافة إلى مواقع الصحراء الكبرى التي تتميز بمناظرها الفريدة وتنوعها البيئي والجيولوجي كما تعد مدينة غدامس من أهم المدن التراثية المصنفة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي (10).

المقومات السياحية في ليبيا:

1- المواقع الأثرية والتاريخية

لبدة تعتبر من أبرز المدن الرومانية في شمال أفريقيا وتضم معالم متل المسرح اليوناني وقوس النصر للإمبراطور سبتموس سيفروس وأدرجت ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو مند عام 1982م صبراتة مدينة أثرية تشتهر بمسرحها الروماني الكبير ومعابدها الفاخرة، غدامس – تلقبت بلؤلؤة الصحراء وتتميز بتصميمها المعماري الفريد، شحات (قورينا) مدينة أفريقية قديمة تضم معابد ومسارج تعكس الحضارة الإغريقية المعالم الطبيعية – صحراء أوباري تعد من أجمل الصحارى في العالم وتتميز ببحيراتها مثل بحيرة أم الماء وقبر عون وجبل أكاكاوس تقع في الجنوب الغربي تتميز بالنقوش الصخرية وجبل واو الناموس يحتوى بركان خامد وبحيرات زاهية الألوان (11).

الاسهام الحالي للسياحة في ليبيا:

1- النمو في حركة السفر والرحلات الجوية.

شهدت ليبيا تطورا ملحوظ في حركة السفر خلال السنوات الأخيرة وفقا لبيانات مركز المعلومات والتوثيق السياحي حيث ارتفع عدد الرحلات الجوية الأسبوعية بين المطارات الليبية والدول المجاورة إلى 56 رحلة مع تسجيل نحو 1.2 مليون مسافر سنويا.

أما المنافد البرية حركة القرابة (16) ألف مسافر أسبوعيا مما يعكس ذلك تحسينا في النشاط السياحي (12).

2- الاستثمار في الفنادق الفاخرة.

بدأت ليبيا تشهد اهتماما متزايد من قبل المستثمرين في قطاع السياحة وتم تصنيف ليبيا ضمن أبرز جهات النمو في شمال أفريقيا في مجال الفنادق الفاخرة مع تحقيق نمو سنوي بنسبة 23% في تطوير هذا القطاع يشير إلى أن ليبيا مؤهلة لتحقيق طفرة في قطاع الفنادق مما يعزز موقعها كوجهة سياسية (13).

السياحة ومساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي

من مؤشرات وتوقعات منظمة السياحة العالمية للسياحة في العالم زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية المساعدة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد وتعمل السياحة على زيادة

التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا فتتجه إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية والمناخية وتساهم السياحة في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي مما يتطلب بناء الفنادق والمطاعم والملاهي والمراكز الرياضية والقرى السياحية وشركات السياحة ووكلاء السياحة والسفر والنقل وارتفاع الاستثمارات في هذا المجال يؤدى إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (14).

تقاس مدى مساهمة قطاع السياحة في الناتج القومي الإجمالي ومعبرا عنه بالنسبة المئوية وذلك من خلال ما يحققه القطاع من خلال الأنشطة المختلفة متل الفندقة، والنقل، والانشطة المرتبطة بالخدمات السياحية والتي تمثلت في الآتي:

الايرادات السياحية

وتقاس من خلال العائدات المالية التي تتحقق من خلال السياحة سواء من السياح الدوليين أو من السياحة الوافدة وتشمل هده الايرادات الانفاق على الاقامة، الطعام، النقل، الأنشطة الترفيهية وغيرها

خلق فرص العمل

يقاس هذا البعد من خلال عدد الوظائف التي يوفرها القطاع السياحي ويشمل ذلك فقط وظائف مباشرة متل المرشدين السياحيين، والعامليين في الفنادق والمطاعم ولكن الوظائف الغير مباشرة التي تنتج عن السياحة متل قطاع النقل، التجارة، والصناعات المرتبطة.

الاستثمارات في القطاع السياحي

ويقاس هذا من خلال مستوى الاستثمارات المحلية والاجنبية في القطاع السياحي وتشمل هذه الاستثمارات البنية التحتية (الطرق، والفنادق، المطاعم، والمرافق السياحية) والمشروعات الكبرى التي تساهم في تطوير القطاع.

التحسن في ميزان المدفوعات

السياحة تساهم في تحسين الميزان التجاري من خلال العملات الصعبة التي يتم جلبها من السياح الأجانب ويقاس أيضا من خلال الفائض السياحي في ميزان المدفوعات الذي يعكس الفرق بين الايرادات السياحية والنفقات السياحية.

النمو في البنية التحتية

يعد تحسين البنية التحتية من أهم الأبعاد التي يتم قياسها لقياس دور السياحة في تعزيز الناتج القومي، ويشمل ذلك انشاء مشاريع سياحية جديدة، وتطوير المرافق العامة مثل الموانى، المطارات، الفنادق، الطرق.

تأثير البنى التحتية السياحية على رفاهية المجتمع بشكل عام وقطاع الأعمال يعد من المؤشرات الحيوية لقياس دور السياحة في الاقتصاد.

الجانب التطبيقي:

نظرا لشح البيانات الرسمية المنتظمة عن أداء القطاع السياحي في ليبيا تم الاعتماد على بيانات جزئية موثقة من مصادر دولية مثل البنك الدولي –منظمة السياحة العالمية – وزارة السياحة الليبية – والمركز الوطني للإحصاء، وذلك لهدف بناء نموذج قياسي

يوضح أثر يغطى المؤشرات السياحية على الناتج القومي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة المتاحة من2000م حتى 2024م، ويتم استخدام الأساليب القياسية لتحليل العلاقة بين القطاع السياحي والناتج القومي الإجمالي، وبهدف تقديم تقديرات كمية توضح مدى تأثير المتغيرات السياحية المختلفة على نمو الناتج القومي الإجمالي.

وتضمن النموذج:

المتغير التابع: الناتج القومي الإجمالي GDP

المتغيرات المستقلة:

- عدد السياح الوافدين Tourists.

- الإيرادات السياحية Tourism Revenue.

-الأنفاق السياحي Tourism Expenditure.

- الاستثمار في القطاع السياحي Tourism Investment.

التحليل العملي للدراسة:

لقد اهتمت هذه الدراسة بالتطرق إلى أهمية ودور القطاع السياحي في تعزيز الناتج القومي الإجمالي داخل الدولة الليبية، فمن خلال جمع البيانات الثانوية لعدد 24 سنة من واقع التقارير المالية فقد تم تحديد قيمة المتوسط المرجح والانحراف المعياري للقيم المعبرة عن القطاع السياحي والناتج القومي الإجمالي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (1): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

البيان	عدد السنوات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة الخطأ
عدد السياح الوافدين	24	207.166	9.12354	.018930
الايرادات السياحية	24	24.3750	4.87953	0.99603
الانفاق السياحي	24	14.2455	17.06528	2.79223
الاستثمار في القطاع السياحي	24	592.555	12.33689	1.57834
الناتج القومي	24	32.5667	10.45536	0.23589

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن متوسط عدد السياح قرابة 207 ألف سائح سنويا على امتداد 24 سنة مما يشير إلى نسبة ضئيلة من السياح، وهذا قد يرجع إلى دواعي أمنية أو ضعف في الترويج لقطاع السياحة من قبل الجهات المسؤولة، خلال الفترة المدروسة (24 سنة) ، و يمكن أيضا ملاحظة ذلك من خلال ضعف الانفاق السياحي على قطاع السياحة، إلا أن هناك متوسط كبير من الاستثمار في القطاع السياحي بلغ 592.555 ، فبالتالي يمكن ملاحظة أن الأثر ضئيل جدا لقطاع السياحة على الناتج القومي الإجمالي و الذي قد يرجع إلى الأوضاع الأمنية المتردية، وكذلك عدم الاهتمام بقطاع السياحة من حيث الترميم و

المحافظة على المأثور الليبي، وعدم وجود بنية تحتيه قوية ذات قدرة عالية لاستقطاب السياح بالإضافة إلى غياب الدعاية و الإعلان والتعريف بالأثار السياحية للعالم.

تحليل الانحدار الخطي البسيط:

يساعد هذا التحليل على قياس درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وتحديد جودة العلاقة بين المتغيرات وقياس مستوى الدلالة المعنوية وصولا لوجود أثر من عدمه كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (2): الانحدار الخطي البسيط

	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	قيمة t	مستوى الدلالة المعنوية
عدد السياح الوافدين	0.037[a]	0.001	0.031	4.655	0.862
الايرادات السياحية	0.296	0.056	1.355	3.265	0.365
الانفاق السياحي	0.344	0124	0.116	4.332	0.255
الاستثمار في القطاع السياحي	0.196[b]	0.038	0.418	1.218	0.664

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قطاع السياحة له أثر على الناتج القومي الإجمالي ويتضح ذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية الذي فاق المعيار المتمثل في 0.05 في المتغيرات المستقلة (عدد السياح الوافدين ، و الايرادات السياحية ، و الانفاق السياحي ، والاستثمار في القطاع السياحي) ، إلا أن قطاع السياحة لديه مساهمة ضئيلة على مستوى الدراسة في الرفع من إجمالي الدخل القومي و هذا يرجع إلى قلة الاهتمام بقطاع السياحة داخل الدولة الليبية بالإضافة إلى الحالة الأمنية و حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها الدولة ، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال معامل التحديد لعدد السياح الوافدين الذي يشير إلى أن ما نسبته 1% تقريبا ساهم في تحديد الناتج القومي الإجمالي و البقية المتمثلة فيما نسبته 99 % تمثله متغيرات أخرى لم تتطرق الدراسة لها، في حين أن ما نسبته 5.6% من الايرادات السياحية ساهم في تحديد و فهم وتفسير الناتج القومي الإجمالي و البقية و المتمثلة في 94.4% حددتها متغيرات أخرى لم يتم التطرق لها بهذه الدراسة ،و بالمثل قد ساهم متغير الانفاق السياحي في توضيح أهمية السياحة في تمويل الناتج القومي بنسبة 12.4 و ساهم الاستثمار في القطاع السياحي بنسبة 3.8 % ، وقد أشار الجدول السابق أيضا إلى أن العلاقة بين قطاع السياحة و الناتج القومي الإجمالي موجودة إلا أنها ضعيفة و ذلك للأسباب سابقة الذكر، و يتضح ذلك جليا من خلال قيمة f.

النتائج:

1- قطاع السياحة قطاع شديد الحساسية للأحداث العالمية سواء السياسية أو الأمنية أو الإرهابية أو الاقتصادية كما هو الحال بالوضع الليبي الراهن مما جعل مساهمة قطاع السياحة في تموين الناتج القومي الإجمالي ضعيف جدا.

2- قطاع السياحة يساهم بشكل فعال في توفير فرص العمل والتقليل من البطالة وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

3- الاستثمار في القطاع السياحي يساهم بشكل كبير في جدب السياح وبالتالي يزيد من الايرادات السياحية مما ينعكس إيجابيا على الناتج القومي الاجمالي.

التوصيات:

القيام بحملات دعائية ترويجية تسويقية لقطاع السياحة وذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والتعريف بالسياحة الليبية.

الاهتمام بالبنية التحتية للسياحة من حيث الاهتمام بالمطارات وتجهيز الفنادق ووسائل النقل.

نشر الوعي السياحي للمواطنين المحليين بحيث يتسنى لهم معرفة أهمية السياحة وأثرها على تحسين المعيشة لديهم.

المراجع:

1. محمد الحمادي وكمال درويش رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ مركز الكتاب للنشر القاهرة 1997م
2. http\\www.unwto.org
3. http\\www.unwto.org\ sustainable-develop ment
4. غرابية سامح يحي فرحان لمدخل إلى العلوم البيئية، عمان دار الشروق للنشر والتوزيع.
5. السياحة الصحراوية في ليبيا المقومات والمعوقات-دراسة وصفية تحليلية كلية السياحة والاثار جامعة عمر المختار اسامة عاشور سعيد اليمنى.
6. (- world Tourism organization unto)2023 international Tourism
7. http\\www.ounwto.org Highlights Retrieved fron
8. عكاشة محمد عبد الفتاح الاقتصاد السياحي الأسس النظرية والتطبيقية دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان الأردن 2016م.
9. أحمد ابراهيم محمد (2011) اقتصاديات السياحة دار الفكر الجامعي الإسكندرية جمهورية مصر العربية.
10. السنوسي بلعيد محمد 2018مواقع وافاق السياحة في ليبيا مجلة دراسات اقتصادية جامعة بنغازي العدد 14.
11. دليل ليبيا للسياحة الثقافية في ليبيا.
12. أسامة الخبولي السياحة في ليبيا تستعيد نشاطها.
13. تقرير دولي في ليبيا لنهضة فندقية فاخرة رغم التحديات (صحيفة المرصد).
14. أكرم محمد أحمد الحاج على السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة مجلة لبعض الدول العربية \جامعة قاردن سيتي السودان أكتوبر سنة 2018 العدد الثالث عشر المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.